

مقابلة

اكرم حمدان

akh_shebaa@hotmail.com

مجلس النواب يشكّل لجان تقصي الحقائق
منيمنة: سنكشف كل تفاصيل ملف النافعة

عاودت لجنة تقصي الحقائق المبنثقة من لجنة الاشغال العامة والنقل والطاقة والمياه البرلمانية عملها حول تلزيم شركة "انكربت" في النافعة، بعدما توقفت لفترة وجيزة بسبب الاوضاع الامنية. وقد وضعت منهجية عمل و خارطة طريق لعملها، بدءا من دفتر الشروط، التلزيم والتنفيذ، افعال المرفق العام من "انكربت" وتعطيل معاملات اللبنانيين

تتولى لجنة تقصي الحقائق متابعة موضوع تلزيم مشروع النظام المتكامل باصدار رخص سوق ورخص سير المركبات الالية واللصقات الالكترونية ولوحات التسجيل الامنة وبرامج مكننة مصلحة تسجيل السيارات والاليات في النافعة لصالح شركة "انكربت"، وقد تم تشكيلها بعدما توقف العمل بالنافعة وجرى تداول الكثير من المعلومات حيال دفتر الشروط وكل ما له علاقة بالنافعة.

"الامن العام" التقت رئيس لجنة التقصي في هذا الملف النائب ابراهيم منيمنة، واجرت معه حوارا حول عمل اللجنة ودورها في تقصي الحقائق ومعالجة الثغر.

تشكلت لجنة لتقصي الحقائق في لجنة الاشغال العامة والنقل والطاقة والمياه برئاستك، فما هي الملفات التي عملت عليها، ولماذا تم تشكيلها وما هي صلاحياتها؟

انبثقت هذه اللجنة من لجنة الاشغال الام، وتوافق عليها اعضاء اللجنة بعد جلسة مساءلة حول ملف النافعة وطريقة تعامل شركة "انكربت" الملتزمة لبعض الخدمات هناك. وتبين خلال النقاش ان هناك خلافا كبيرا جدا، خصوصا بعدما وصلت الامور الى افعال المرفق العام، ولم يكن من الممكن الدخول في كل تفاصيل الملف في جلسة واحدة للجنة. لذلك تم التوافق على انشاء لجنة تقصي الحقائق وفقا للاصول التي ينص عليها النظام الداخلي لمجلس النواب، وهذه اللجنة ستعالج ملف النافعة منذ بداية التلزيم حتى افعال المرفق العام قسرا مما

عطل مصالح الناس، وكذلك اوقف مداخيل للدولة والخزينة العامة، وهذا يرتب مسؤولية كبيرة على الشركة الملتزمة. هدف هذه اللجنة الفرعية لتقصي الحقائق كشف الفساد واظهار الخلل والثغر القانونية التي تم من خلالها عقد صفقات او مناقصات مشبوهة، وتشوبها علامات استفهام كبيرة قد تكون تسببت بهدر للمال العام. هذه اللجنة تعمل كتجربة اولي في البرلمان اللبناني من اجل جمع الحقائق من خلال الاستماع للمعنيين، ان كانت جهات رقابية او مؤسسات حكومية، من اجل تكوين واعداد تقرير يوثق النتائج التي توصلت اليها ورفعها الى اللجنة الام، على ان يتضمن كل المعطيات التي قد تكون فيها شبهة فساد او هدر للمال العام. على صعيد لجنة الاشغال، هناك الكثير من الملفات التي لها علاقة بالفساد وتمت متابعتها خلال فترة سنة ونصف سنة الماضية، منها موضوع المطار والسلامة العامة فيه بعد التدقيق الاوروبي وكذلك موضوع التلزيما فيه والشواذب في تنفيذ العقود، وتقدمت باسئلة لوزير الاشغال عن هذه الامور كما عقدت لجنة الاشغال جلسات لبحث هذه الملفات. كذلك واكبت اللجنة موضوع الكوارث والزلازل، وهذا الامر سيعاد البحث فيه من خلال اقتراح القانون المخصص لانشاء هيئة لادارة الكوارث، بالاضافة الى مواضيع الطاقة والكهرباء والمياه والبتروول. كذلك شكلنا لجنة فرعية لمتابعة ملف الصرف الصحي والفيضانان والانهيارات التي حصلت على الطرقات خلال فصل الشتاء الماضي وبداية هذا العام. كل ذلك تم العمل عليه من

لجنة الاشغال التي خصصت ايضا جلسة لموضوع البترول وتوقف شركة "توتال" عن التنقيب عن النفط والغاز.

هل انتهت مهمة اللجنة وما هي النتائج التي توصلت اليها؟

لم تنته اللجنة من مهمتها، لكنها توقفت فترة من الزمن بعد بداية الحرب في غزة. ثم استأنفت عملها خلال الاسابيع الماضية الى النتائج المرجوة، لانه لا يجوز التهاون في ملفات حيوية كهذه لها علاقة بتسيير المرفق العام وشؤون المواطن. اجرينا في الجلسات الاولى الاستماع الى وزير الداخلية ممثلا برئيس هيئة ادارة السير الموقت محافظ بيروت القاضي مروان عبود، والضباط المسؤولين عن ادارة النافعة حاليا. كل هؤلاء تم الاستماع اليهم لفهم حيثيات الملف، لأن في لجنة الاشغال لم تكن هناك فرصة او مجال لكي تتم المناقشة بعمق، اذ اتضح وجود ثغر كبيرة لا يمكن مع كثافة الحضور ان تناقش بالتفصيل خلال ساعتين. لذا جرى الاتفاق على تشكيل لجنة تقصي الحقائق لمعرفة التفاصيل اكثر، وتم الاستماع الى المعنيين بشكل مفصل، كما جرى وضع منهجية لعمل اللجنة، على ان تجري المتابعة للملف انطلاقا من وضع دفتر الشروط وكيفية صياغته وما اذا كان هناك من تفصيل معين ينطبق على عارض واحد فقط وغير ذلك من التفاصيل التي ستابعها اللجنة، ثم تنتقل الى مرحلة تنفيذ دفتر الشروط وما اذا كانت الشركة التزمت التنفيذ لدفتر الشروط على علاته، ومن ثم



رئيس لجنة تقصي الحقائق النائب ابراهيم منيمنة.

اين اصبح التنفيذ وكيف تم افعال المرفق العام، اضافة الى موضوع الاسعار وما اذا كانت منصفة في حق اللبنانيين وحق الدولة.

هل تعتقد ان هذا النوع من العمل الرقابي البرلماني يوصل الى نتيجة عملية ومفيدة؟

اعتقد انه لا يوجد اي حل آخر، الا استعادة ثقة الناس بالعمل الرقابي لمجلس النواب، الى جانب عمل القضاء والمؤسسات الرقابية الاخرى. لكن مجلس النواب هو المؤسسة الاولى المناط بها العمل الرقابي والمساءلة والمحاسبة، وبالتالي نحن امام مسؤولية انجاح هذه التجربة والاثبات للبنانيين بأن مجلس النواب قادر على ان يقوم بدوره ويسجل سابقة قد تردع الكثير ممن يحاول استغلال تراجع الرقابة في البلد او اعتبارها معدومة. لجنة تقصي الحقائق هي سابقة في مجلس النواب، ونحن مصرون على ان تصل الى نتيجة واعطاء امل للبنانيين بأن هناك رقابة وان مجلس النواب يمكنه ان يقوم بدوره في هذا المجال. انا شخصا اتصدر هذا الامر ومصمم على الوصول الى نتائج ملموسة

على تطوير ووضع نصوص وتجارب تقفل الابواب امام الفساد.

ما هي العوائق التي تمنع عملا رقابيا كهذا من تحقيق النتائج المرجوة؟

بالنسبة الى العوائق، هناك الكثير منها يساهم في تعطيل نوع كهذا من العمل الرقابي، اهمها انه لا يوجد ثقافة تتعلق او تؤمن بالعمل الرقابي في المجلس النيابي، فهي شبه معدومة. وقد تتم دعوة وزراء او معينين بملف معين فلا يتجاوبوا مع الدعوة. درسنا امكان تشكيل لجنة تحقيق برلمانية تتمتع بصلاحيات مختلفة، من ضمنها الاستدعاء والتحقيق، بينما نحن كلجنة تقصي حقائق يحق لنا الدعوة والاستماع. من العوائق غياب الثقافة وعدم وجود الصلاحيات الكافية للاستدعاء، الى جانب النقص في وجود الوثائق والوصول الى المعلومات، علما اننا نعمل على كل هذه الملفات. ربما من المفيد ان نضع ونطور عمل لجنة التقصي من خلال نظام داخلي لها، او تحديد الصلاحيات عبر النظام الداخلي لمجلس النواب لكي تكون اكثر فعالية. حتى الان لم المس وجود اي محاولة تعطيل على المستوى السياسي، واذا حصل لن اتردد في الاعلان عنه وكشفه والوقوف في مواجهته، انطلاقا من الشفافية والامانة التي نتمثلها. من العوائق ايضا موضوع سرية اللجان، وهذه السرية قد يكون لها فائدة في اماكن معينة لكنها ليست كذلك عندما تبقي كل الجلسات سرية لانه من المفيد ان تكون بعض الجلسات علنية لكي يسمع اللبناني ويعرف ماذا يجري. تعميم السرية لا يؤسس لعمل شفاف ويتك المجال امام القوى السياسية بتعديل المواقف بين الداخل والخارج وبين السري والعلني، ويصعب الموقوف على المراقب بأن يعرف الموقف الحقيقي لهذه القوى.

ما هي الملفات والمواضيع التي تعتبرها ملحة ويجب متابعتها برلمانيا؟

الملف الرئاسي هو الاكبر والاهم اليوم

الاولوية البرلمانية تبقي
لانتخاب رئيس الجمهورية

الناس، وان نكون شفافين ونسمي الامور كما هي وكما وصلتنا، وهذا الاساس بأن يعرف الشعب اللبناني ماذا حصل، ومن جهة ثانية نكون نحن نركز على ثغر قانونية نفذ منها الفساد ويجب افعالها. اذا ثبت وجود فساد حقيقي في هذا الملف، فنحن سنتجه لكشف كل المسؤولين المتورطين اذا كان الشركة المتعهددة او حتى مسؤولين، من خلال طرح فكرة وجود لائحة سوداء لدى الدولة يتم وضع هؤلاء عليها وبالتالي يمنع عليهم ان يتقدموا على مناقصات للدولة، وهي خطوة مهمة في مكافحة الفساد. لذلك من المهم ان تتم وضع الية عمل بناء على التجارب السيئة لتفادي الاخطاء في المرات المقبلة، وهذه تضاف الى فكرة ان مجلس النواب يقوم بدوره الرقابي ويعمل



اجتماع اللجنة.

الدولي والتي تعتبر اساسية اليوم لاعادة اطلاق الدورة الاقتصادية وكذلك القطاع المصرفي، والتي لا يمكن للبلد ان ينطلق مجددا من دونها، لانها اصلاحات تعالج التشوهات في القطاعين المالي والاقتصادي ولا يمكن لنا تجاوز برنامج كبرنامج صندوق النقد الاصلاحى بأي حال من الاحوال والا ستكون الخسائر التي يتحملها الناس اكبر مع الوقت، لانه حتى اليوم من يدفع الخسائر الاقتصادية والاجتماعية هم الناس، بينما يجب ان يتحملها من تسبب بهذا الانهيار الاقتصادي. ايضا هناك ملف اساسي يجب معالجته وهو استقلالية القضاء، هذا القضاء الذي يفترض انه ركن اساسي في بناء الدولة، وبالتالي يجب ان يقر بشكل يتطابق مع المعايير الدولية، وليس ان يفرغ القانون من مضمونه والبقاء على العنوان فقط. هذا الملف اساسي جدا لكي نستعيد الثقة بالقضاء الذي يشكل المرجعية التي يركن لها المواطن والمؤسسات كونها المرجع الصالح والمؤمن على البت بأي خلافات، وسيشكل رادعا لأي محاولة للخروج على عملية الانتظام العام وخرق القانون والتغطية على عمليات الفساد.

سرية عمل اللجان لا تفيد دائما

فلو تركت صلاحية التفسير للمجلس الدستوري لكانت حسمت مسألة النصاب وكذلك لو ان هناك آلية للترشح وتحديد مهل لكانت حسمت اسماء المرشحين، اضافة الى مشكلة الحسابات وانتظار الاشارات من الخارج للقوى السياسية. هذا ما كنا نحاول تجنبه عندما طرحنا منذ اكثر من سنة المبادرة الرئاسية بمعايير ورؤية واضحة للمطلوب من الرئيس العتيد، علما اننا ما زلنا متمسكين بهذه المبادرة لجهة كيفية انتخاب واختيار مرشحين وفقا للمعايير التي تخدم المصلحة الوطنية والتي تتطلب حاليا اصلاحات جذرية في النظام السياسي والاقتصادي. هناك ايضا الملفات الاصلاحية في الدرجة الاولى ومنها الاصلاحات المالية والتشريعات التي طلبها صندوق النقد

بطبيعة الحال، وهو يشكل نقطة الانطلاق لاعادة الانتظام العام. فنحن نعيش حاليا في ظل حكومة تصريف اعمال تتولى صلاحيات رئيس الجمهورية في ظل الشغور. البلد في حالة شلل كامل وتتصرف الحكومة وكأنها اصيلة، فتقوم بعمليات تلزيم ومناقصات وغيرها من الاجراءات التي لا ينطبق عليها وضع تصريف الاعمال، وهذا غير مقبول ولا يوجد فيها سوابق، بل على العكس ايام الرئيس فؤاد شهاب لم يستطيعوا تحريك موظف بوجود حكومة تصريف الاعمال، بينما اليوم تقوم الحكومة بكل شيء تقريبا. نحن نعلم ان انتخاب رئيس الجمهورية معطل بسبب الاعراف والحسابات والنكبات السياسية للقوى السياسية التقليدية، والتي لها علاقة بأمر حتى خارج لبنان. هذه من الامور البنيوية في نظامنا السياسي التي يجب ان نتجاوزها، فالدستور يجري تجاوزه من خلال محاولات التفسير الاستثنائي لموضوع النصاب مثلا، لأن صلاحية التفسير تم سحبها من المجلس الدستوري. لذلك نحن نعاني من تراكم في عدد من المشاكل، ولم يعد لدينا مرجعية يمكن الركون اليها لتفعيل العمل وتنظيمه.